

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم»

المَطْلَبُ الأوَّل

سَوَقُ حَدِيثٍ: «لولا بنو إسرائيل لم يَخْزِرِ اللَّحْمُ»

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا بنو إسرائيل لم يَخْزِرِ^(١) اللحم ...» متفق عليه^(٢).

(١) خَزِرَ: بكسر التَّوْنِ وفتحها: تَغَيَّرَ رِيحُهُ وَأَتَنَ، انظر «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٨٣)
(٢) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ظَلِيلًا وَكَأَنَّهُ لَيَتَمَنَّاهُ﴾، رقم: ٣٣٩٩، ومسلم في (ك: الرضاع، باب: لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر، رقم: ١٤٧٠).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث: «لولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم»

توارد الطّاعنون في هذا الحديث على استصحاب مُعطى علمي مُشاهد في مُراعَمتهم لهذا الخبر، مَفادُه: أنَّ إِتْنانَ اللحم سببُه ماديٌّ بَحَثٌ قديم، أبانَ عن حقيقَتِه العلمُ التَّجريبِيّ الحديث، فاللحم لا يَدُّ أن يفسد، وهو كذلك منذ أن وُجد اللحم، وهذا ممّا تدركه العقولُ بداهةً، فأَيُّ علاقةٍ لهذه السُّنة الجارية على اللحم بيني إسرائيل؟!

وفي تقرير هذه المعارضة، يقول (عبد الحكيم الفيتوري)^(١):

«... إنَّ فسادَ اللحم وعفانته لا علاقة له بدين ولا بجهة ولا بلون، وإنما تخضع لعوامل قرّرها العلم الحديث، من بكتيريا وفيروسات، وغير ذلك ممّا هو مُقرّر عند علماء العلوم الحديثة، ولعلَّ شطرَ هذه الرواية مُنتَج من مُنتجات العُنصرية الدينيّة والِمليّة، لأنَّ رائحة التَّدافع الِمليّ بين المسلمين وغيرهم خاصّة اليهود، واضحةٌ وجليّة فيه»^(٢).

(١) عبد الحكيم الفيتوري: باحث ليبيّ مقيم ببريطانيا، حاصل على دكتوراه في الفكر الإسلامي، ومدير مركز مقاصد للدراسات الإنسانية بمدينة (مانشستر)، وهي مؤسسة تعرّف نفسها على موقعها الرّسمي الإلكترونيّ بأنّها يسارية علمانيّة!

(٢) مجلة «الحوار المتمدّن» المقالة الثانية، العدد: ٢٦١٢، المنشور بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٠م.

وزاد (محمد عمrani حنشي)^(١) على ما سبق بأن قال:

«مِنَ الْمَعْلُومِ لَنَا فِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ، وَبِحَسَبِ مَا تَكْشِفُ لَنَا مِنْ عِلْمٍ، أَنَّ الْخَلَايَا الْحَيَوَانِيَّةَ وَالنَّبَاتِيَّةَ مُبَرَّمَجَةٌ خِلْقَةً وَفِي الْأَزَلِّ -قَدَرًا مَقْدُورًا لَا رَأْيَ لَهُ- لَتَنْفَسَخَ وَتَحُلُلَ عِنْدَ مَوْتِ الْجَسَدِ، إِذْ بِمَجْرَدِ أَنْ يُفَارِقَ جَسَدَ حَيَوَانِيٍّ الْحَيَاةَ، فَإِنَّ الْجِهَازَ الْعَصْبِيَّ يَتَوَقَّفُ عَنْ إِرْسَالِ إِشَارَاتِهِ وَتَعْلِيمَاتِهِ إِلَى بَاقِي الْجَسَدِ، فَيَكُونُ هَذَا إِيْذَانًا بِأَنَّ الْعَدَّ التَّنَازِلِيَّ لِعَمَلِيَّةِ الْهَدْمِ قَدْ بَدَأَ. وَبِمَوَازَاةٍ مَعَ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ الْقَهْرِيَّةِ الذَّاتِيَّةِ خِلْقَةً وَجِبِلَّةً، فَإِنَّ الْإِنْزِيْمَاتِ الْخَلُويَّةَ وَالْخَمَائِرَ. تَنْشُرُ بِدَوْرِهَا فِي تَذْوِيبِ الْخَلَايَا... فَتَجْعَلُهَا تَنْفَجِرُ فِي النِّهَايَةِ لَتُلْقَى كُلُّ مَا بِدَاخِلِهَا مِنْ سَوَاقِلَ...»^(٢).

(١) محمد عمrani حنشي: كاتب مغربي متخصص في الفيزياء، حاصل على الدكتوراه في الأرصاد الجوية من أمريكا في سبعينات القرن الميلادي الماضي، تَعَلَّى الْكِتَابَةَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، فَاتَى فِيهِ بِالْمَجَابِلِ، مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اشْتَرَطَ رَاوِيَيْنِ يُقْنِيْنِ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ لِيَصْبِحَ الْحَدِيثُ، وَأَظْهَرَ جَرَأَةً فِي مَخَالَفَةِ جُمْهُورِ الْأَبْنَاءِ مِنْهُمْ فِي تَصْحِيحِ الرُّوَايَاتِ وَتَضْعِيفِهَا، وَأَبْدَلَهُ بِمَا أَسْمَاءُ «الْمَعْيَارِ» الَّذِي ضَمَّنَهُ كِتَابُهُ «الْهِنْدَسَةُ الْحَدِيثِيَّةُ» فَحَاكَمَ كَلَامَ الْأَثَمَةِ إِلَيْهِ، تَرَى مِثَالَهُ فِي مَقَالَتِهِ «مَحَاكِمَةُ الْإِمَامِينَ مَالِكٍ وَمُسْلِمٍ إِلَى الْمَعْيَارِ»، وَأَنْكَرَ كَثِيرًا مِنَ الصُّحَّاحِ وَالتَّوَاتُرِ، كَأَحَادِيثِ الْمُهَدِيِّ، وَنَزُولِ الرَّبِّ فِي الثَّلَاثِ الْآخِرِ، وَغَيْرِهَا.

(٢) فِي مَقَالٍ لَهُ بِمَوْقِعِهِ الْإِلِكْتُرُونِيِّ «الْحَوَادِثُ الْمُحَضَّرَةُ» بِعَنْوَانِ: «رَوَايَاتُ عِلْمِ الدَّرَايَةِ تَرُدُّ خَيْرَ خَزَنِ اللَّحْمِ وَالْخِيَاةِ الْمَزْعُومَةِ لِحَوَاءِ»، مَشْهُورٌ بِتَارِيخِ الْخَمِيْسِ ٨ دِيْسَمْبَرِ ٢٠٠٥م.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
عن حديث: «لولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم»

هذا الحديث أحد الأخبار النبوية الصحيحة التي عجلَ في رفضها بعضُ المُحدِّثين، فجعلوا الطعنَ فيه باستنكارٍ معنيٍّ متنبِّهٍ سبيلًا لنهشيم المنهج النقدي عند المُحدِّثين، حيث تضمَّنَ بزعمهم خبرًا يكذِّبُه العقل والقرآن أوضَحَ تكذيب، إذ اللحم لا بدُّ له أن يفسدَ ويتحلَّلَ، هذا ممَّا تدركه العقولُ والحواسُ بداهةً، وإلَّا كانت قد امتلأت الأرضُ بجيف الحيواناتِ، فأحالوا بهذا أن يصدر مثلُ هذا الحديث عن الصادق المصدوق ﷺ.

نعم؛ لا تستريبُ في أنَّ هذا الخبر لو كان بالمعنى الَّذي فهمه المعترضون، لكان خبرًا غلطًا ظاهرًا بالطلان، وما اختلف عليه عاقلان؛ لكن نُكتة الكلام التي تغافل عنها العَجَلَةُ: أنَّ أذكِياءَ الدنيا في وقتهم من علماء المسلمين قد صَحَّحوا الحديثَ وقبلوه، ولم يَرَوْا فيه ما يُستنكر! فهل يُعقل أن يكون كلُّ أولئك المُحدِّثين والفقهائ -وعلى رأسهم الشَّيخان- قد صَحَّحوا هذا الحديث، مع ظهور بطلانِهِ لبدائه العقول كما يدَّعيه المُبطلون؟!!

هل بَلَغَ الشُّخفُ بعقولِ أئمةِ السُّنة هذا المبلغَ الَّذي لا يدركون به ما يروونه، ثمَّ هم يتفقون عليه جميعهم من عهد الرواية إلى الآن؟!!

حاشاهم؛ فهم سادات العقلاء، وما كان لراوي الخبر أبي هريرة رضي الله عنه أن يشهد العقلاء على كذبه أو غفلته -وحاشاه منهما- بأن يُخبر النَّاسَ بحديث لا يتردد عقلاءهم في تكذيبه!

والخبر مروى عنه في صحيفة همام بن منبه التابعي الجليل، الذي دَوَّن ما سمعه عن أبي هريرة رضي الله عنه في صحيفته الملقَّبة بـ «الصحيفة الصحيحة»، لشدة إتقانها عند العلماء، فهذه الكتابة عنه تُبعد أيَّ احتمالٍ لوقوع الغلط بالنسيان، وتُخرس دعوى مَنْ يُشكِّك في الروايات بعدم تدوينها.

ثم هو قد رواه مع همام غير واحدٍ من جِلَّةِ التابعين الثقات^(١)، ممَّا يُحيل عن مجموعهم مظنة الخطأ بالمرَّة^(٢).

(١) كطاء بن يسار (ت ٩٤هـ): عند ابن طهمان في «مشيخته» (رقم: ٢٢) بإسناد صحيح، ومحمد بن سيرين (ت ١١٠هـ): عند الحاكم في «مستدرکه» (١٧٥/٤، رقم: ٧٣٤١) وصحَّحه على شرط الشيخين، ومسلم بن جبير (ت ١٣٢هـ): عند أحمد في «المسند» (رقم: ٨٥٧٥) ومسلم في «صحيحه» (رقم: ٣٦٤١) بجملة خيانة حواء فقط، وغلّاس بن عمرو الهجري (تقريب ١٠٠هـ): عند أحمد في «المسند» (رقم: ٨٠١٩) وابن راهويه في «المسند» (رقم: ١١٥)، ولم يسمع من أبي هريرة، انظر «سؤالات الأجرى لأبي داود» (رقم: ٩٠٢)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٢٢٧/٣).

(٢) وإن تعجَّبَ فمَجَّبَ قول (محمد عمراني حنشي) في تضعيفه صحيفة همام هذه، وقد تابع العلماء على وصفها بـ «الصَّحِيحة»، حيث توَسَّلَ بتضعيفه لهذا الحديث ليُبطل سائر أحاديث الصحيفة، بدعوى أنَّها كلّها ينسب إلى إسناد!

يقول: «بمجرد وجود هذا الخبر الباطل ضمن صحيفة همام بن منبه، وهي واردةٌ بسندٍ واحدٍ: عبد الرزاق الصنعاني، عن معمر بن راشد، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة: يجعلنا نضغف باقي (١٣٧) خيراً التي اشتملت عليها الصحيفة! اللهم إلا أن أتى بعضها من طرقٍ يصحاح إلى أبي هريرة من غير طريق همام بن منبه»، كما قال في مقالٍ بموقعه الرُّسْمي «الحوار المُحضَّر»، في ركنٍ منه أسماء «ضعيف المُصحِّحين»! غنَّون له بـ: «روايتُ علم الدُّرَّةِ تردُّ خبر غنن اللُّحم والخيانة المزعومة لحواء»، منشور بتاريخ ١٢/٨/٢٠٠٥م.

أقول: حتَّى على تقدير أنَّ همامًا غلطَ في هذا الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، فبأيَّ قاعدةٍ حديثيَّةٍ يلزمنا تضعيف باقي الأحاديث التي رواها عن أبي هريرة بمجرد خطأ واحدٍ؟ اللهم إلا أن اعتقد الحنثي أنَّ همامًا تقصَّد الكذب عن أبي هريرة في هذا الحديث! وهذا اعتقاد فيَّح في تابعي جليل، لم يُسَبَّح إلى جرحه به أحدٌ من أئمة المسلمين.

وأقول بعيداً عن لوازم العاطفة تُجاه الأعلام من أمتنا، مع علمي بضرورتها الدينية: إنَّ العقل يُوجب الآن تنزيه هؤلاء عن مثل هذا الغلط المُدعى عليهم، هذا العقل نفسه الذي يتدرَّع به من يُورد تلك المعارضة العقلية على تصحيح المُحدثين للحديث؛ إذ لا يمكن «بمقتضى العقل» أن يكون المقصود بالحديث: أنَّ اللحم لم يكن يفسد بتأناً قبل موسى ﷺ وقومه؛ كلاً! «فكلُّ عاقلٍ يدرك أنَّ الصُّخورَ وهي صخور تَتَفَتَّت، والحديد على صلابته يتجزأ ويصدأ، والأجساد بلحمها وعظُمها تَبْلَى بعد الموت، مُحالٌ أن يخفى بذهيٍّ مثل هذا على صحابيٍّ جليل، ولا على التَّابعين فَمَن بعدهم، ولا على البخاريٍّ ومسلم، ولا غيرهما ممَّن قَبِلَ الحديثَ وصَحَّحه؛ مع كونِ متنه بهذا المعنى الذي يكذِّبه النَّظر هذا التَّكذيب الظَّاهر»^(١).

فسأورد هنا أقوال أهل العلم في المراد بالحديث، على ما يجعله موافقاً للعقل غير مُصادم للبدهيَّات، مُنبِّهاً المُعترضين على سوء فهمهم لعربية هذا النَّص، أذاهم إليه عَجَلَةُ الطَّلَب -أو حُبُّ الظُّهور!- إلى أن ينسبوا إلى المُحدثين تصحيح ما لا يقبله عقلٌ حصيف؛ هذا هو البغي باسم العلم، وترك التعقُّل في الأحكام باسم العقل!

فيمَّا قاله العلماء في تفسير الحديث:

القول الأوَّل: أنَّه لولا عِلْمُ الله تعالى بما يَقَعُ مِن بني آدم مِن المنع والشُّح، وبخاصَّةٍ منهم بنو إسرائيل: لَمَا جَعَلَ اللحم يفسد، ولتَنَعَّمَ النَّاسُ به بلا فساد، لكنَّه تعالى لَمَّا سبق في علمه أنَّ الشُّح سيجعل الأغنياء يَدَّخِرُونَ اللحمَ، يُخَلِّا بها على الفقراء: ابتَدَرَهُم الله تعالى بالمنع مِن ذلك بأن سَنَّ قانونَ الإِنتَانِ فيها مع الزَّمَنِ^(٢).

(١) من مقال لد. حاتم العوني في ردِّ الشبهة عن صحة هذا الحديث بموقع «مركز نماء» بتاريخ: ٢٣/٩/٢٠١٢م. بتصرف.

(٢) انظر «الفتح» لابن حجر (٦/٣٦٧).

وأصحاب هذا القول يَستأنسون في هذا بما رواه وهب بن منبه قال: وجدتُ في بعضِ الكتبِ عن الله تعالى: «لولا أَنِّي كَتَبْتُ الفَنَاءَ عَلَى المَيِّتِ، لَحَبَسَهُ أَهْلُهُ فِي بَيُوتِهِمْ، وَلَوْلَا أَنِّي كَتَبْتُ الفَسَادَ عَلَى الطَّعَامِ، لَخَزَّنْتَهُ الْأَغْنِيَاءُ عَنِ الْفُقَرَاءِ»^(١).

ولستُ أَتَكْرُ ما في هذا التَّأْوِيلِ مِنْ نَوْعِ تَكْلُفٍ! وَيُغْنِي عَنْهُ مَا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ مِنَ الْقَوْلِينَ الْآخَرِينَ:

القول الثاني: أَنَّ الله تعالى عندما أَنزَلَ عَلَى بني إِسْرَائِيلَ المَنَّ والسَّلْوى، وَكَانَ قَدْ تَكَلَّفَ لَهُمْ بِمَا يَكْفِيهِمْ مِنْهَا، خَافُوا انْقِطَاعَ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ نَعِيمٍ، وَأَسَاءُوا الظَّنَّ بِالْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ! فَفَكَّرُوا فِي الْأَدْحَارِ، وَصَارُوا يَكْزِرُونَ لِحُومِ السَّلْوى^(٢)، حَتَّى ابْتَلَاهُمُ اللهُ تَعَالَى بِفَسَادِهَا فَسَادًا سَرِيعًا خَارِجًا عَنِ الْمَالُوفِ وَالْمُعْتَادِ عِنْدَ غَيْرِهِمْ^(٣).

يقول البيضاوي: «قيل: لِمَ يَكُن اللَّحْمُ يَخْنَزُ، حَتَّى مُنِعَ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَنِ ادِّخَارِهِ، فَلَمْ يَنْتَهَوْا عَنْهُ، فَأَسْرَعَ الْخَزْنُ إِلَى مَا ادِّخَرُوا عِقَابَهُ لَهُمْ»^(٤).

فعلى هذا ليس المراد من الحديث أَنَّ اللَّحْمَ لَمْ يَكُن يَفْسُدُ وَلَا يَتَحَلَّلُ قَبْلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَتَّةَ، وَلَكِنِ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّحْمَ لَمْ يَكُن يَفْسُدُ عَلَى النَّاسِ قَبْلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَسَادَهُ لَهُمْ خَاصَّةً، كَمَا لَمْ يَكُن يَفْسُدُ عَلَى مَنْ قَدَّدهُ وَادِّخَرَهُ مِنَ الْأُمَمِ الَّتِي لَمْ تَنْتَهَ عَنِ الْأَدْحَارِ كَمَا نَهَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ.

فَتَغَيَّرَ اللَّحْمُ عَلَى ذَلِكَ النَّحْوِ الَّذِي لَمْ يَأْلَفُوهُ مِنْ سُرْعَتِهِ وَخَبْثِ رَائِحَتِهِ، كَانَ عِقَابَهُ لَهُمْ، شَمَلَ أَثَرُهَا مِنْ بَعْدِهِمْ.

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٣٧/٤).

(٢) السَّلْوى: اسم طائر سمين يشبه السَّمَانِيَّ، وَاحِدُهُ وَجَمَاعُهُ بِلَفْظِ وَاحِدٍ، انظر «جامع البيان» للطبري (٧٠٤/١).

(٣) انظر «ارشاد الساري» للسلطاني (٣٢٢/٥).

(٤) «تحفة الأبرار» للبيضاوي (٣٧٣/٢)، ومثله نقل الطُّيْبِيُّ في «شرح المشكاة» (٢٣٢٦/٧).

وفي تقرير هذا المعنى؛ يقول ابن المليك الحنفى (ت ٨٥٤هـ): «إنه تعالى كان قد نهاهم في الآية -وقد أنزل عليهم المَنَ والسَّلَوى- أن يأخذوا فوق كفايتهم، فخالفوا جرحاً منها، فَتَغَيَّرَت راححة اللَّحْم بسببه، فَإِنَّهُمْ أَذْخَرُوا السَّلَوى حَتَّى أَنْتَنَ لَحْمُهُ؛ فَخَنَزَ اللَّحْمُ شَيْءٌ عَوِقت به بنو إسرائيل لسوء صَنِيعهم فيه، وهو الأَذْخار النَّاشئ من عدم الثَّقة بالله»^(١).

فالمُستفاد من الحديث في ما جرى لبني إسرائيل بالعقوبة على هذا المعنى: أنَّ الفسادَ والإنْتانَ أسْرَعاً إلى اللَّحْمِ إِسْرَاعاً لم يكن مألُوقاً عندهم قبل -كما سبق تقريره-، مع ما ينبعث عن ذلك من روائح نِتْنَةٍ وَتَدْوِيدٍ لم يمهده.

فَصَحَّ بهذا الاعتبار المَشْرُوح أن يُقال عقلاً: «لولا بنو إسرائيل لو يخنز اللحم»^(٢).

فهذا المعنى للحديث قَمِينٌ أن يكون مُراد النَّبِيِّ ﷺ -والله أعلم-، فالله تعالى قادر على خلق أسباب ذلك في زمنٍ ما، فيُسْرِعُ بها عملية التَّحُلُّل الطَّبِيعِيَّةَ لِلْحوم، على وتيرة لم تكن عليها قبل ذلك، وكذا على خَلْقِ جرائم جديدة تزيد من شدة الفساد ونشوء تعفُّناتٍ وخبثِ غازاتٍ في عملية التَّحُلُّل لم توجد قبل ذلك؛ لا مانع من هذا كُلُّهُ من جهة العقل، ولا العلم الحديث يُحيله، ولا الحِسُّ قادرٌ على نَفْيِهِ، كونه أمراً قد مضى ليس في حيزِ المُشاهدة.

وَمِثْلُ هذا -من جهة الوقوع- كأيِّ مرضٍ جديدٍ نَشَأَ في مكانٍ مُعَيَّن في زمنٍ غابر قديم، ثُمَّ ما لبث أن انتَشَرَ في النَّاسِ على اختلافِ أَمَكَّتِهِمْ وَأَزْمَانِهِمْ، حَتَّى اعتادَ النَّاسُ عليه، وتناسوا بعد قرونٍ مَنشأه الأوَّلَ وَسَبَبَهُ.

(١) «شرح المصابيح» لابن الملك (٧/٤).

(٢) نعم، في عبارات بعض الشُّرَاح ما قد يُفهم منها أنَّ أصلَ فساد اللحم بدأ من أذْخار بني إسرائيل له، كما تراه مثلاً في كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥٩/١٠)، وأبي العباس القرطبي في «المفهم» (٦٧/١٣)، والظاهر أنه تجوَّز في نقل عبارات من تقدِّمهم من الشُّراح وعدم تدقيق فيها، وألا فقد قدَّمنا أنَّ أصلَ الفساد وتَحُلُّلِ اللحم قديم معلوم.

والمقصود من هذا: بيان الفرق بين تحلل الأبدان وبين نكثها؛ فإنَّ تحللها شيء - وهو حقيقة قديمة بقدم الحيوان كما قد قرَّنا- ونكثها وتعتفها على الوجه الذي شرحناه شيء آخر؛ فلربَّما كان يفنى الحيوان ويحلل مع الوقت الطويل، دون ما يلزم على ذلك عندنا من العفن والإنتان في أوله؛ هذا من الأمور الغيبية التي لا يُقطع فيها بشيء، ولا علماء البيولوجيا قادرون على جلب دليل علمي تاريخي عليه، اللهم إلا القول باطراد التواميس الخلقية في القدم وليس هذا بلازم.

وكنا قدّمنا القول بأنَّ التعتن ليس واجبا من جهة العقل، ووقوعه حسا لا يلزم منه أزليته، والخالق سبحانه قادر على تغيير سنة خلقية، أو منع جريانها على بعض مخلوقاته، كتحريره أكل الأرض لأجساد الأنبياء عليهم السلام. لتعلم بهذا أنَّ دعوى (عمراني حنثي) أنَّ تَلَفَ اللحم بالتعتن والإنتان سنة كونية قديمة: قول لا طائل من ورائه، وتهويل للقارئ بحشد مصطلحات علمية، لا تُجدي مع لبس الفهم!

لكن الأدهى من هذا كله: افتراءه على همّام بن منبه تهمة الكذب! وأنَّه الذي اخترع هذا الخبر! سبحانه هذا بُهتان عظيم؛ لم يسبقه إليه أحد من علماء الأئمة! فحسبنا الله.

والقول الثالث في معنى الحديث: أنَّ بني إسرائيل كانوا لشُحهم وحرصهم يذخرون الأطعمة، حتَّى ما لا يصحُّ ادخاره كاللحم! فكانوا أول من أشاع هذه السنة السيئة على خلاف عادة النَّاس، فصار ادخارهم هذا سببا في إشاعة هذا الشُّح، حتَّى فضّلوا ادخار الأطعمة شجعا ولو فسدت بعد زمنٍ على أن ينفقوها في وجوه الخير.

يقول البيضاوي: «المعنى: لولا أنَّ بني إسرائيل سنوا ادخار اللحم حتَّى خنز، لما ادخر فلم يخنز»^(١).

(١) «تحفة الأبرار» للبيضاوي (٢/ ٣٧٣).

فلأجل أنهم اشتهروا بهذا الشُّخ في ادِّخار الأطعمة، كانت العربُ تُسميهم «الْحَنَاز»^(١).

فصَحَّ بنا أن يُقال عنهم: إِنَّه لولا هم لما فَسَدَ اللَّحْم والطَّعام، بمعنى: أنه لولا إشاعتهم هذه الطريقة الجشعة في الادِّخار، لما شَاعَ فسادُها بسبِّه، فإنَّ هذا الفعلَ لم يكن معروفاً في النَّاس قبلهم، فـ «الحديث شبيهٌ بأن نقول: لولا الفِرْج لَمَا طَارَ العَرافِيُّونَ والحِجَارِيُّونَ والمِصرِيُّونَ بالطَّيَّارات، ولما تخاطبوا وبينهم المسافات التي تهلك فيها الأشواط والأصوات.

ولا تلازم في هذا بين الأوَّل والثَّاني إلَّا اختراع الأوَّل ما تمكَّن به الثَّاني أن يفعل، وهو تلازم عاديٌّ لا عقليٌّ، وكذلك لا تلازم بين بني إسرائيل وإخناز اللَّحْم، إلَّا اختراعهم ما به تمكَّن اللَّحْم من أن يَحْزَنَ، وهو ادِّخاره»^(٢).

وعلى هذا؛ تكون الأَوَّلِيَّة في الحديث أَوَّلِيَّةٌ إِشَاعَةٌ لِسُنَّةِ الادِّخار، المُفْضِي إلى الإِسَادِ، لا أَوَّلِيَّةٌ فسادِ اللَّحْم نفسه من حيث هو لِحْمٍ كما ظَنَّهُ المُعْتَرِض. والَّذي يعضُد هذا التفسير للحديث ويجعله مقبولاً: قَضِيَّةٌ لغويَّةٌ مهمَّة، حين غُفِلَ عن تحريرها الطَّاعنون العَجَلَةَ، سَقَطُوا في سَوْءٍ منهجيَّةٍ:

ذلك أنهم فهموا لفظَ (الْحَزَنَ) على عمومِهِ الدَّارِج في بعض كُتُب اللُّغة، ولم يتحقَّقوا معناه الخاصَّ الَّذي يُمَيِّزُه عن مجرد معنى الإِنتَانِ والفساد.

فإنَّ معنى لفظ «حَزَنَ» على وجه التَّدقيق: ما فَسَدَ بسببِ الادِّخارِ والحَزَنِ خاصَّة، وليس مُطلق فسادِ الطَّعام! فإنَّ أصلَه من الفعل اللَّازِم غير المُتَعَدِّي «حَزَنَ» بتقديم الرَّاي، وبتأخيرها «حَزَنَ»، وهما بمعنَى واحد، وهو من القلب المعروف في اللُّغة»^(٣).

(١) كما تذكره كتب المعاجم القديمة، انظر «تهذيب اللغة» (٩٦/٧)، و«لسان العرب» (٣٤٦/٥).

(٢) «مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها» (ص/١٤).

(٣) انظر «المزهر» للسيوطي (٣٦٨/١).

يؤيد هذا قول طرفة (ت ٦٠ ق. هـ) ^(١) في «ديوانه» ^(٢):

ثُمَّ لَا يَخْزَنُ فَمِنْهَا لَحْمُهَا إِنَّمَا يَخْزَنُ لَحْمُ الْمُدْخَرِ
ويقرّر هذا المعنى الراغب الأصبهاني في قوله: «الْخَزْنُ فِي اللَّحْمِ أَصْلُهُ
الْأَذْخَارُ، فَكُنِّي بِهِ عَنْ نَتْنِهِ» ^(٣).

وكذا الرّمخسري في قوله: «خَزَنَ: هُوَ قَلْبُ خَزَنَ: إِذَا أَرْوَحَ وَتَغَيَّرَ، وَهُوَ
مِنْ الْخَزَنَ بِمَعْنَى الْأَذْخَارِ، لِأَنَّهُ سَبَبُ تَغْيِيرِهِ» ^(٤).

فإذا كان لفظ «الخنز» بمعنى: الإِنْتَانِ النَّاتِجِ عَنِ الْأَذْخَارِ بِخَاصَّةٍ، فَلِنَّ
وروده في الحديث أشبه بالنّص على صَحَّةِ الْقَوْلِ السَّابِقِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ: سَبَقُ
بَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَى تَحْزِينِ اللَّحْمِ وَأَذْخَارِهَا حَتَّى فَسَدَتْ.

فلا وجه البتّة بعد هذا الاعتبار اللّغوي لِمَنْ أَنْكَرَ الْحَدِيثَ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ.
وبأيّ الأقوالِ الثّلاثة أخذنا سلّم لنا الحديث مِنْ مُشَاغِبَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَإِنْ
كَانَ الْأَخِيرَانِ أَقْوَاهَا، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، أبو عمرو، البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان هجاء غير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره، ولد في بادية البحرين وتنقل في بقاع نجد، قتله الملك عمرو بن هند شاباً لقصيدة هجاء بها، انظر «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١/ ١٨٢)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص/ ٨٩).

(٢) «ديوان طرفة بن العبد» (ص/ ٤٤).

(٣) «المفردات» (ص/ ٢٨١).

(٤) «الفاقي في غريب الحديث» (١/ ٣٩٩).

